تحـرك عاجـل

ناشط مسجون بحاجة إلى عناية طبية متخصصة

ورد أن سجين الرأي عبد الوهاب حسين، وهو أحد النشطاء الثلاثة عشر البارزين في المعارضة البحرينية الذين يقبعون في السجن، بحاجة ماسة إلى معالجة طبية متخصصة عاجلة. فقد تدهورت حالته الصحية، وأُلغيت الزيارة الأخيرة التي كان من المقرر أن تقوم بها عائلته إلى السجن بدون إعطاء تفسير لذلك.

ويُشار إلى أن عبد الوهاب حسين، البالغ من العمر 59 عاماً، وهو أحد المؤسسين والناطق الرسمي بلسان تيار الوفاء الإسلامي، وهي جمعية سياسية معارضة غير مرخصة، يقضي حكماً بالسجن المؤبد في سجن جو، الذي يقع على بعد نحو 30 كيلومتراً جنوبي العاصمة المنامة. وفي حدود 1 نوفمبر/تشرين الثاني، تلقَّى أفراد عائلته مكالمة هاتفية من سلطات السجن أبلغتهم فيها بإلغاء زيارتهم إلى السجن التي كانت مقررة في 5 نوفمبر/تشرين الثاني بدون إعطاء تفسير. وقالت عائلته إنه يعاني من أعراض وخز وخدَر تؤثر على أعصابه ومن صعوبة في الحركة وانخفاض في هيموغلوبين الدم، مما يسبب له دواراً دائماً. وكان يتلقى معالجة طبية في مستشفى تابع لقوة دفاع البحرين، بما في ذلك إجراء عملية جراحية فاشلة في العين في أكتوبر/تشرين الأول 2013، ولكن حالته بحاجة إلى مزيد من المعالجة في مستشفى أو مركز طبي متخصص في البحرين.

وفي الأشهر الأخيرة تلقَّى عدد متزايد من السجناء والمعتقلين السياسيين الذين يعانون من سوء حالتهم الصحية معالجة طبية في عيادة السجن يبدو أنها غير كافية. وفي بعض الحالات نُقل السجناء إلى مستشفيات قوات الدفاع البحرينية أو مجتمع السلمانية الطبي لتلقي العلاج، بيد أنهم أُعيدوا إلى السجن فوراً بدون استكمال المعالجة في المستشفى.

في يونيو/حزيران 2011 حكمت محكمة السلامة الوطنية (محكمة عسكرية) على عبد الوهاب حسين بالسجن المؤبد. وفي 4 سبتمبر/أيلول 2012، أيَّدت محكمة الاستئناف الجنائية العليا ذلك الحكم. وقد وُجهت إلى المعتقلين الثلاثة عشر تُهم تشكيل جماعات إرهابية للإطاحة بالحكم الملكي وتغيير الدستور. وفي 7 يناير/كانون الثاني 2013 أيَّدت محكمة التمييز تلك الأحكام. وللإطلاع على قائمة بجميع أسماء السجناء الثلاثة عشر، أنظر المعلومات المرجعية الإضافية.

يرجى كتابة المناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الخاصة، بحيث تتضمن ما يلي:

- حث السلطات البحرينية على توفير الرعاية الطبية المتخصصة العاجلة إلى عبد الوهاب حسين؛
- دعوة السلطات إلى السماح له بالاتصال بعائلته بشكل فوري ومنتظم؛
- حث السلطات على إطلاق سراح النشطاء المعارضين الثلاثة عشر فوراً وبلا قيد أو شرط، نظراً لكونهم سجناء رأي أُدينوا بسبب ممارسة حقهم في حرية التعبير والتجمع، ليس إلا؛

كما يرجى إرسال المناشدات قبل 19 ديسمبر/كانون الأول 2013 إلى:

الملك	وزير الداخلية	**وإرسال نسخة إلى:**
الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة	الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة	وزير العدل والشؤون الإسلامية
مكتب جلالة الملك	وزارة الداخلية	الشيخ خالد بن علي بن عبدالله آل خليفة
ص.ب 555	ص.ب 13	وزارة العدل والشؤون الإسلامية
قصر الرفاع	المنامة، البحرين	ص.ب 450
المنامة، البحرين	فاكس: 2661 1723 973+	المنامة، البحرين
فاكس:4587 1766 973 +	تويتر: @moi_Bahrain	فاكس: 1284 1753 973+
المخاطبة: جلالة الملك	المخاطبة: معالي الوزير	البريد الإلكتروني: minister@justice.gov.bh
		تويتر: Twitter: @Khaled_Bin_Ali
		المخاطبة: معالي الوزير

ويرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم. كما يرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة

أما إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

هذا هو التحديث الرابع عشر للتحرك العاجل رقم: UA 139/11. معلومات إضافية:

http://amnesty.org/en/library/info/MDE11/052/2013/en.

تحـرك عاجـل

ناشط مسجون بحاجة إلى عناية طبية متخصصة

معلومات إضافية

عبد الوهاب حسين متزوج وله خمسة أطفال، سُجن مرتين في التسعينيات من القرن المنصرم، الأولى لمدة ستة أشهر في عام 1995، والثانية لمدة تزيد على خمس سنوات في الفترة ما بين عام 1996 وعام 2001، بسبب كونه أحد قادة الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي اندلعت في التسعينيات. وكان عبد الوهاب حسين أحد الأعضاء القياديين في جمعية الوفاق، وهي أكبر جمعية سياسية شيعية في البحرين. وقد ترك الجمعية بهدف إنشاء جمعية سياسية شيعية معارضة أخرى، وهي تيار الوفاء الإسلامي، لم تكن مرخصة من قبل الحكومة وتدعو إلى مقاطعة العملية السياسية في البحرين.

بعد انقضاء عامين ونصف على اندلاع الانتفاضة الشعبية في البحرين، وتحت غطاء ضجيج الإصلاح، لا يزال سجناء الرأي الذين قُبض على بعضهم خلال الاحتجاجات يقبعون خلف القضبان، ولا يزال قمع الحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات مستمراً. ولم تشهد الأشهر الأخيرة إطلاق سراح سجناء الرأي، بل شهدت حبس المزيد من الأشخاص بسبب تجرؤهم على التعبير عن آرائهم، سواء عبر موقع تويتر أو من خلال المسيرات السلمية. وبدا أن المحاكم البحرينية تهتم بتنفيذ ما تريده الحكومة أكثر مما تهتم بتحقيق إنصاف فعال للبحرينيين واحترام حكم القانون.

وكان قد قُبض على أربعة عشر ناشطاً معارضاً بارزاً في الفترة بين 17 مارس/آذار و 19 أبريل/نيسان 2011. وقد اعتُقل معظمهم في منتصف الليل، عندما داهمت مجموعات من أفراد الأمن منازلهم واقتادتهم إلى مكان مجهول، حيث احتُجزوا بمعزل عن العالم الخارجي لمدة أسابيع. وزعم العديد من المعتقلين الأربعة عشر أنهم تعرضوا للتعذيب خلال الأيام الأولى لاعتقالهم، عندما كان يتم استجوابهم من قبل ضباط جهاز الأمن الوطني. ولم يُسمح للمعتقلين الأربعة عشر برؤية محامييهم خلال فترة التحقيق معهم من قبل جهاز الأمن الوطني عقب القبض عليهم مباشرة. ورأى بعضهم محامييهم خلال فترة استجوابهم من قبل المدعي العام العسكري قبل المحاكمة، بينما لم يُسمح لآخرين برؤية المحامين إلا أثناء جلسة الاستماع الأولى في مايو/أيار 2011، حيث كانت تلك المرة الأولى التي يرى فيها جميع النشطاء عائلاتهم منذ اعتقالهم.

في 22 يونيو/حزيران 2011 أعلنت محكمة السلامة الوطنية في البحرين، وهي محكمة عسكرية، حكمها على المعتقلين، حيث حكمت عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين سنتين

والسجن المؤبد بتهم من بينها: "تشكيل مجموعات إرهابية بقصد قلب النظام الملكي وتغيير الدستور". وقد حُكم على سبعة من المعتقلين الأربعة عشر بالسجن المؤبد، وهم: حسن مشيمع، عبدالوهاب حسين، عبدالهادي الخواجة، الدكتور عبدالجليل السنغاسي، محمد حبيب المقداد، عبدالجليل المقداد، وسعيد ميرزا النوري. كما حُكم على أربعة أشخاص بالسجن لمدة 15 سنة، وهم: محمد حسن جواد، محمد علي رضا إسماعيل، عبدالله المحروس، وعبدالهادي عبدالله حسن المخضر. وحُكم على اثنين آخريْن بالسجن لمدة خمس سنوات، وهما: إبراهيم شريف، وصلاح عبدالله حبيل الخواجة، وهو شقيق عبدالهادي الخواجة، بينما حُكم على الحر يوسف الصميخ بالسجن لمدة سنتين. وفي 28 سبتمبر/أيلول 2011، وفي جلسة لم تستغرق سوى بضع دقائق، أيَّدت محكمة السلامة الوطنية، وهي محكمة استئناف عسكرية، الإدانات والأحكام التي صدرت على النشطاء المعارضين الأربعة عشر. وفي 30 أبريل/نيسان 2012، أمرت محكمة التمييز في المنامة بإعادة محاكمتهم أمام محكمة مدنية. وفي اليوم نفسه، حكمت بتخفيض حكم الحر يوسف الصميخ بالسجن لمدة سنتين إلى السجن لمدة ستة أشهر، وأُطلق سراحه فوراً لأنه قضى مدة الحكم. بيد أن الرجال الثلاثة عشر ظلوا في سجن جو. وفي 22 مايو/أيار 2012 بدأ النظر في قضية الاستئناف أمام محكمة استئناف مدنية.

للإطلاع على مزيد من المعلومات بشأن حالته وحالة الاخرين، أنظر التقارير المعنونة بـ: " *إصلاحات مشوبة بالمثالب: البحرين تفشل في تحقيق العدالة للمحتجين*"، MDE11/014/2012 ، أبريل/نيسان 2012، أنظر:

http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE11/014/2012/en؛ و"*البحرين: إهمال قضايا الإصلاح، وتشديد القمع* (رقم الوثيقة: MDE 11/062/2012)، نوفمبر/تشرين الثاني 2012، أنظر:

http://amnesty.org/en/library/info/MDE11/062/2012/en

الأسماء: حسن مشيمع، عبدالوهاب حسين، عبدالهادي الخواجة، الدكتور عبدالجليل السنغاسي، محمد حبيب المقداد، عبدالجليل المقداد، وسعيد ميرزا النوري، ومحمد حسن جواد، محمد علي رضا إسماعيل، عبدالله المحروس، وعبدالهادي عبدالله حسن المخضر، إبراهيم الشريف، وصلاح عبدالله حبيل الخواجة.